

باعة الأرصفة دراسة سوسيوانثروبولوجية في مدينة الموصل

موفق ويسى محمود*

فراس عباس فاضل**

ملخص البحث:-

البيع على الأرصفة أصبح بديلاً عن السوق بسبب أزمة البطالة وعدم قدرة المؤسسات الاقتصادية على استيعاب القوى العاملة، وهذا البحث حاول الكشف عن الظاهرة حيث انها لم تبحث علمياً في العراق. وذلك من خلال دراسة عينة من باعة الأرصفة في مدينة الموصل، وقد أوضحت نتائج البحث أن المبحوثين لجأوا إلى هذا العمل بسبب عدم توفر مجالات العمل لهم برغم حصول غالبيتهم على شهادات جامعية، وانهم يتعرضون للكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، والى ضغوط متعددة من أصحاب المحلات ودوائر البلدية والشرطة ويأملون الخلاص من كل هذا عن طريق تدخل الدولة ومؤسساتها لتوفير فرص عمل مناسبة لهم وإعادة تأهيلهم ليتمكنوا من ممارسة أدوارهم بنجاح في مجالات العمل التي يتوقع توفرها في الفترة القادمة.

The Sidewalk sellers

Mouafak Waiesy Mahmod

Feras Abbas Fadhil

Abstract:

Selling on the sidewalks became an alternative for market because of the unemployment crisis and the incapability of the economic institutions to grasp the labor power. This paper tried to reveal this phenomenon of which it wasn't surveyed practically in Iraq. Through studying a sample of sidewalks sellers in Mosul city. The research finding illustrated that the sellers resorted to this work because of the in

* أستاذ مساعد/ رئيس قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب/ جامعة الموصل.

** ماجستير في علم الاجتماع.

availability of job chance despite most of which gained their bachelor's degree and they are facing a lot of social, economic and psychological problems as well as multi pressures from they will get the solution from all this thought the intervention of the state and it's institutions in order to provide suitable chances of work for them beside rehabilitating them, so that they would be able to practice their roles successfully in the fields of work which are supposed to be available during the next period.

المقدمة:

كثيرة هي الظواهر التي تستحق الدراسة في مجتمعنا المعاصر... فمسيرة الحروب والحصار الاقتصادي والاحتلال الأمريكي زرعت في كل جانب من حياة هذا المجتمع سكيناً، ودائماً كان الهدف انهياره وتمزيق وحدته وسحق قيمه... إلا أن معجزات صغيرة كانت تتفتح مقابل سكاكين العالم الهمجي... فعلى مدى ثلاثين عاماً تقريباً أكل العراقيون تقريباً لا شيء... وتداووا بلا دواء وعملوا من أجل بلدهم بدون راتب وأعالوا عوائلهم بلا فرص عمل، ومع هذا أعادوا باستمرار بناء ما دمره همج القرن العشرين وأطلقوا ما في جعبتهم من رصاصات بوجه لصوص القرن الحادي والعشرين... وابتدعوا من أجل العيش ألف طريقة وطريقة، وحافظوا برغم كل ما مروا به على قيم أصيلة وأخلاق نبيلة وعضوا على لحومهم من أجل اللقمة الحلال... وهذا البحث محاولة متواضعة لإلقاء الضوء على واحدة من هذه الطرق والتعريف بمشكلات أولئك الذين افترشوا الأرض صيفاً وشتاءً بعد أن عجزت مؤسسات الدولة عن تأمين فرص العمل لهم ولم تسعفهم خبراتهم المهنية أو يشفع لهم تعليمهم في الحصول على فرصة عمل حقيقية... إنها محاولة للتقرب من مشكلاتهم لعلنا نثير اهتماماً بها لدى مسؤولين أو مؤسسات رسمية أو مدنية.

تجديد مشكلة البحث:

الحاجات الإنسانية كثيرة ومتنوعة، والإنسان في سعي دائم لإشباعها، وهذه الحاجات تفرض نفسها بقوة خاصة تلك التي تم تصنيفها كحاجات أساسية والمتعلقة بالطعام والكساء والسكن والدواء والحاجة إلى الأمن. ناهيك عن مئات الحاجات التالية في الأهمية... وعادة ما يكون العمل الذي يمارسه أرباب الأسر والبالغون فيها هو سبيلهم لتأمين احتياجاتهم...

ولكن عندما تضيق الفرص أمامهم يلجأون إلى ما يمكن أن نطلق عليه ((التحايل للمعاش)) بمعنى إيجاد طرق غير مألوفة للكسب أو يندفعون باتجاه مسارب فرعية مما يؤدي إلى توسعها واعتمادها كصيغة أساسية، ومن ذلك البيع على الأرصفة الذي أصبح في كثير من المجتمعات بديلاً عن السوق المألوفة ذات الدكاكين والحوانيت بسبب تفاقم أزمة البطالة وعدم قدرة المؤسسات الاقتصادية على استيعاب القوة العاملة، والعراق عرف هذه الظاهرة خلال سنوات أزماته الطويلة... وما نراه في مدينة الموصل يعد نموذجاً مناسباً للتعريف بالظاهرة ولهذا كان هذا البحث محاولة باتجاه الكشف عن الظاهرة وفهمها على أمل الحد منها ومعالجة آثارها السلبية.

أهمية البحث:

هذه الظاهرة لم تبحث علمياً في العراق..وتكمن أهمية البحث في أنه محاولة أولى للتعرف على هذه الشريحة الواسعة من أبناء المجتمع والنفوذ إلى عالمهم الخاص وبيان مشكلاتهم.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- ١- التعرف على الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للباعة على الأرصفة.
- ٢- معرفة الأسباب التي تقف وراء انتشار الظاهرة الواسع.
- ٣- أهم المشكلات التي يواجهها هؤلاء الباعة على الأرصفة.
- ٤- تقديم بعض المقترحات والتوصيات ذات العلاقة.

منهج البحث:

في محاولة للتعرف على الظاهرة بشكل موضوعي ودقيق حاول الباحثان المزاجية بين المنهج الانتربولوجي الذي يسمح بلامسة جوهر الظاهرة والمنهج الوصفي السوسولوجي الذي يحاول إيجاد علاقات معبر عنها كمياً.

أدوات البحث:

استخدم الباحثان المقابلة والملاحظة بالمشاركة فضلاً عن استمارة الاستبيان.

عينة البحث:

اختيرت عينة من (١٢٥) بائعاً من الذين يعرضون بضائعهم على الأرصفة من الجانبين الأيسر والأيمن لمدينة الموصل وبطريقة عشوائية بسيطة، وأثناء تفريغ استمارات الأستبيان استبعدت (٥) منها لعدم صلاحيتها فأصبحت العينة (١٢٠) مبحوثاً.

مجالات البحث:

المجال المكاني: المناطق التي يتركز فيها نشاط البيع على الأرصفة وهي (باب الطوب، السرجانة، الكورنيش من جانب المدينة الأيمن، ومناطق كراج الشمال، سوق النبي، المجموعة الثقافية من جانب المدينة الأيسر).

المجال البشري: الباعة على الأرصفة في مدينة الموصل ممثلين بعينة.

المجال الزمني: للفترة من ٢٠٠٤/٨/١ ولغاية ٢٠٠٤/١٠/٣٠.

تحديد مصطلحات البحث:

١- **السوق:** تختلف وجهات نظر الباحثين إلى مفهوم السوق، فالاقتصاديون ينظرون إليه على أنه تعامل يتم من خلال تبادل سلعة بأخرى^(١). وهم بذلك يفكرون بالسوق ليس كمكان وإنما كنشاط اقتصادي بحت...في حين يعتقد الانثروبولوجيون بترابط الحياة الاجتماعية بالحياة الاقتصادية، فالسوق ليس فعالية اقتصادية فحسب وإنما هو فعالية اجتماعية يتم التفاعل خلالها (كعملية) وفق ثقافة اجتماعية وبواسطتها (مكان) بين أفراد حقيقيين. فقد أوضحت الدراسات كيف تحدد الأسعار وإلى أي مدى تكبح العلاقات الاجتماعية الحسابات الاقتصادية، كما أوضحت كيف أن تبادل الهدايا يمكن أن يتواجد جنباً إلى جنب مع التجارة في الاقتصاد^(٢).

فالأسواق تنظيمات ذات طابع محلي يتم فيها تقايض السلع بين أعضاء الجماعة^(٣).

إذن السوق هو صورة مصغرة للمجتمع ينعكس فيها جانب من العلاقات الاجتماعية

متجسداً في سلوكية الأفراد المتفاعلين مع بعضهم أثناء التعامل الاقتصادي والتجاري^(٤)

وعليه يكون تعريف السوق إجرائياً : (هو المكان الذي يتم فيه بيع السلع وتبادلها من

خلال تفاعل أطراف العلاقة الذين هم (تجار الجملة - تجار التجزئة - المستهلكون)).

٢- الباعة على الأرصفة: أوردت الدراسات التي اهتمت بالموضوع أوصافاً لمهنة البيع على الأرصفة إلا أنها لم تقدم تعريفاً محدداً لا للنشاط ولا لممارسيه لذلك وضع الباحثان تعريفاً إجرائياً لهؤلاء الباعة على النحو الآتي: وهم باعة التجزئة الذين يعرضون سلعهم على أرصفة الشوارع سواءً افترشوا الأرض مباشرة أو استخدموا لذلك مناضد أو عربات يد. ويتمركز هؤلاء الباعة عادةً على الأرصفة والممرات الرئيسية والفرعية للأسواق التجارية المزدهمة بالسكان^(٥).

السوق مرآة مجتمع

العمل ظاهرة عالمية وهو الوسيلة التي يحصل بها الإنسان على احتياجاته المتنوعة والتي هي ناتج عمل الآخرين. وقد يضطر الأفراد أحياناً إلى ابتكار أنماط عمل جديدة أو أساليب غير مألوفة أو قد يعودون إلى أساليب وطرق سادت في الماضي فيحيونها ومن هذه (البيع على الأرصفة) والتي نظن أنها تمثل الشكل الأولي لقيام السوق، حيث كان المزارعون يفتشون الأرض في وسط القرية أو سوق المدينة ويعرضون منتجاتهم وكذلك فعل الحرفيون في البداية إلا أنهم وبسبب وجودهم الدائم في المدينة (على عكس المزارعين) أقاموا الدكاكين والتي تطورت لتصبح المحدد الرئيس للسوق المعروف حالياً، فيما بقي المزارعون والمنتجون من خارج المدينة وأولئك الذين لا قدرة لديهم على امتلاك دكانهم الخاص يفتشون الأرض إما في ميادين مخصصة أو أمام دكاكين الحرفيين وسط السوق.

وهكذا عرفت المجتمعات لقاءات الأسواق وتخصصت بعضها بأيام محددة عرفت بأسمائها. أو أنها كانت أسواقاً موسمية ترتبط بمواسم الحصاد أو إنتاج زراعي معين وأتصل بها الكثير من الطقوس الدينية والاحتفالات الجماهيرية، إلى الحد الذي حولها إلى أعياد دينية. ولعل من أشهرها أعياد الإله ديونيسوس (إله الكرم والخمر) والتي ارتبطت بموسم قطف العنب.

أو على العكس قد يكون السوق مظهراً وقتياً ينتج عن تجمع أعداد من سكان المستوطنات المتباعدة في مكان واحد لغرض القيام بطقوس موسمية معينة ومع هذه الطقوس يستغل الأفراد لقاءهم مع الجماعات الأخرى بتبادل ما لديهم من بضائع مع الآخرين^(٦).

وفي بلاد ما بين النهرين عثر على ألواح طينية تؤكد حقيقة قيام الأسواق إذ وجدت بعض النقوش على لوح طيني من العهد البابلي الحديث تدل على موضع معين تجري فيه عمليات البيع والشراء^(٧)، ويبدو أن إيكولوجيا بناء المدن في بلاد ما بين النهرين لعبت دوراً في تواجد الأسواق إذ أن إحاطة المدينة بالسور وعزلها عما يحيطها خلق مهناً تتناسب طبيعتها وطبيعة إيكولوجيا البناء^(٨)، وبشكل عام فإن الغرض من بناء الأسواق هو ((لكي يقوم أولئك الذين يسكنون خارج المدينة بالاتصال بسكان المدينة نفسها في سبيل تبادل السلع))^(٩)، وأدى تطور العلاقات السلعية-النقدية وتوسيع التبادل إلى نشوء السوق المحلية. وجرى تحولها تدريجياً إلى مركز تجاري تجمعت حولها الصناعات الحرفية^(١٠).

واستمر البعض في ممارسة العمل التجاري خارج إطار الدكان التقليدي فعرفت المجتمعات الباعة المتجولين الذين حملوا بضاعتهم على كواهلهم وطافوا بها في الأزقة، أو وضعوها على عربات يد للتخفيف من مشقة حملها، أو انشأوا دكاكين متنقلة مع عربات تجرها الحيوانات وطافوا بها بين القرى، وعرفت مدننا هؤلاء الباعة المتجولين وقامت بينهم وبين السكان علاقات مميزة، وأوصلوا إلى البيوت بضائع وسلع متنوعة أهمها المنتجات الزراعية والأقمشة والصابون والحلي الكاذبة، وتبعهم في ذلك بعض أصحاب الحرف والذين من أشهرهم (حداد السكاكين) وبائع النفط ومصلي المشاعل النفطية المستخدمة في الطبخ وقالعوا الأضراس والواشمين إلا أن العديد من هذه المهن اختفى إما بسبب توفر فرص عمل أفضل أو بسبب تغير في استخدامات الأدوات أو تطور في الوعي الصحي والثقافي وتبقت فقط حالات قليلة لم تستطع الحياة المعاصرة أن تصهرها.

إلا أن المشكلات الاقتصادية التي واجهت العراق بدءاً من حرب إيران مروراً بحرب الكويت وحتى الاحتلال الأمريكي وما صاحب ذلك من إيقاف للمشروعات الاقتصادية والتضخم الكبير وانهيار السوق، كل هذا زاد وبنسبة كبيرة حجم البطالة ولم تعد المؤسسة الاقتصادية بكل أقسامها قادرة على استيعاب العرض في العمالة، ثم جاءت الضربة القاصمة عندما حلت قوات الاحتلال الأمريكي الجيش العراقي والأجهزة الأمنية وعدد من المؤسسات

الحكومية وسرحت منتسبها فدفعت بذلك إلى السوق أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة التي كان عليها البحث عن وسيلة للعيش لسد حاجاتها وحاجات عوائلها المعيشية وهكذا عادت للظهور وبقوة كبيرة ظاهرة البيع على الأرصفة لتشمل كل أصناف السلع ابتداءً من الملابس القديمة حتى الأجهزة الكهربائية والإلكترونية كل ذلك في إطار بحثهم عن منافذ جديدة تساهم في رفع مستوياتهم المعاشية المتدنية مهما كانت هذه المنافذ لا تليق بمكانة الفرد ومستواه الثقافي والاجتماعي^(١١)، وبعد أن تقطعت السبل بالناس أصبحت الأرصفة والساحات ملاذاً لهم حتى أن المار يجد صعوبة كبيرة في شق طريقه بعد أن ضيق عليه مفترشو الأرض هؤلاء كما أعاقوا حركة المرور في الشوارع.

إلا أن للموضوع وجهاً آخر، وجهاً اجتماعياً فهذه الظاهرة تعبر عن أزمة حقيقية والمشاركون فيها ليسوا مجرد أفراد منعزلين، وقد أثبتت الدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية على حد سواء أن الظاهرة (اقتصادية) هي بالأصل ذات صفة كلية حيث تتسم بطبيعة قانونية وسياسية واجتماعية واقتصادية ودينية وحتى جمالية^(١٢)، وبالتالي فإن التأثيرات تظال المجتمع برمته وتمتد حتى مستقبله إذا لم نتدارك الأمر، ذلك لأن أسراً كثيرة وأطفالاً كثيرين في مهب الريح، ويمكن لأية جهة تسويقية ذات مصدر مالي جيد أن تنشئ سوقاً واسعة (سوبر ماركت) أو سوقين وتطوح بكل الباعة على الرصيف بأسعارها التنافسية وهو أمر بدأت بوادره بالظهور مع توقعات سيادة النمط الاقتصادي الرأسمالي في العراق.

الجانب الميداني

أ- المتغيرات الأولية:

جدول رقم (١) توزيع المبحوثين بحسب العمر والجنس

| الجنس | ذ | % | أ | % | مجموع | % |
|-------|----|------|---|------|-------|------|
| العمر | ٨ | ٧,١ | ١ | ١٢,٥ | ٩ | ٧,٥ |
| | ١٣ | ١١,٦ | - | - | ١٣ | ١٠,٨ |

دراسات موصلية. العدد الخامس والعشرون. رجب ١٤٣٠هـ. - تموز ٢٠٠٩م

| | | | | | | |
|------|-----|------|---|------|-----|---------|
| ٤٠ | ٤٨ | - | - | ٤٣ | ٤٨ | ٣٩ - ٣٠ |
| ٢٣,٣ | ٢٨ | - | - | ٢٥ | ٢٨ | ٤٩ - ٤٠ |
| ١٨,٣ | ٢٢ | ٨٧,٥ | ٧ | ١٣,٣ | ١٥ | ٥٩ - ٥٠ |
| ١٠٠ | ١٢٠ | ١٠٠ | ٨ | ١٠٠ | ١١٢ | المجموع |

يبين الجدول أن العاملين في هذا المجال من الذكور أكثر بكثير من الإناث، ويبين كذلك أن متوسط عمر الذكور (٢٧,٢) عام في حين متوسط عمر الإناث (٤٩,٥) عام والسبب أن القيم الاجتماعية لا تسمح للمرأة مزاوله مثل هذه الأنشطة حيث تكون فيها عرضة للإغراء والإستثناءات الممكنة تشمل فتيات صغيرات دون سن البلوغ أو نساء تجاوزن سن الخمسين بحيث لم يعدن عرضة لخطر الانزلاق في مشكلات تتعلق بالشرف.

جدول رقم (٢) توزيع المبحوثين حسب تحصيلهم الدراسي

| التحصيل الدراسي | ذ | أ | المجموع | % |
|-----------------|-----|---|---------|------|
| أمي | ١٥ | ٦ | ٢١ | ١٧,٥ |
| ابتدائية | ٢١ | ٢ | ٢٣ | ١٩,٥ |
| ثانوية | ١٢ | - | ١٢ | ١٠ |
| جامعة | ٥٧ | - | ٥٧ | ٤٧,٥ |
| شهادة عليا | ٧ | - | ٧ | ٥,٨ |
| المجموع | ١١٢ | ٨ | ١٢٠ | ١٠٠ |

يلاحظ من الجدول تنوع توزيع عينة البحث حسب التحصيل الدراسي مما يوضح إلى أي درجة هذا النشاط مفتوح لكل من ضاقت بوجهه سبل الحياة، وتشير النسبة الأعلى في الجدول إلى حملة الشهادات الجامعية مما يؤكد عدم توفر فرص عمل حقيقية لامتناس بطلاة أصحاب الشهادات بما فيهم نسبة ٥,٨% من حملة الشهادات العليا.

جدول رقم (٣) توزيع المبحوثين حسب ملكية السكن

| الملكية | الإشتراك | العدد | % |
|---------|----------|-------|-------|
| إيجار | مستقل | ٢٢ | ١٨,٤ |
| | مشترك | ٤٥ | ٣٧,٥ |
| ملك | مستقل | ١٩ | ١٥,٨ |
| | مشترك | ٣٤ | ٢٨,٣ |
| المجموع | | ١٢٠ | ١٠٠,٠ |

يوضح الجدول العبء الشهري للإيجار الذي ينبغي دفعه، وتوضح نسبة ٣٧,٥% من أسر الباعة الذين يسكنون بيوتاً مؤجرة بالإشتراك مع آخرين تدنياً إضافياً في أوضاعهم المادية والتي تنعكس سلباً على استقلالية العيش وما يتبع ذلك من مشكلات اجتماعية ونفسية، وعلى الرغم من أن نسبة ٤٤,١% تعيش في بيوت مملوكة لها إلا أن الملاحظة المباشرة والمقابلات الشخصية أوضحت أن هذه الملكية للسكن ليست حقيقية بمعنى أن المبحوث يتحدث عادةً عن (بيت أهله) وهو البيت الذي يسكنه ولكن ملكيته الحقيقية إما باسم أحد الوالدين أو أنها ملكية مشاعة بين الوارثين وبذلك تكون الملكية (جزئية) وواقع مشاركة تثنى المالكين لغيرهم في البيوت المملوكة يؤثر عدم القدرة على الاستقلال في السكن مما يعني تدني القدرة المعيشية إذ لو افترضنا أن هذه الأسر رغبت في العيش المستقل فإن نصف عدد المشتركين في السكن المملوك سينتقلون للعيش في بيوت مؤجرة وهذا يرفع النسبة إلى حوالي ٧٠% من كامل العينة يعيشون في بيوت مؤجرة.

الجدول رقم (٤) توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية

| الحالة الاجتماعية | العدد | % |
|-------------------|-------|------|
| أعزب | ١٥ | ١٢,٥ |
| متزوج | ٨٧ | ٧٢,٥ |
| مطلق | ٧ | ٥,٨ |

| | | |
|---------|-----|-----|
| أرمل | ١١ | ٩,٢ |
| المجموع | ١٢٠ | ١٠٠ |

يلاحظ من الجدول أن المتزوجين يمثلون أعلى النسب (٧٢,٥%) وهذا يعني أنهم أرباب أسر مطلوب منهم سد احتياجات أسرهم في ظل غياب فرص العمل الحقيقية في المجالات الأخرى، ونسبة المطلوق والأرامل (١٥%) فيهم النساء اللاتي فقدن المعيل فتحملن عبء دوره، فضلاً عن ما ذكرناه من أن الأرملة أو المطلقة التي تجاوزت سن الشباب تعامل عادة بدرجة أكبر من التسامح فيما يتعلق بتعاملاتها مع الآخرين بسبب ضالة الخطر الذي تمثله على شرف الجماعة.

جدول رقم (٥) توزيع المبحوثين حسب حجم أسرهم

| حجم الأسرة | العدد | % |
|------------|-------|------|
| ٥ - ٢ | ١٧ | ١٤,٢ |
| ٩ - ٦ | ٤٥ | ٣٧,٥ |
| ١٠ - فأكثر | ٥٨ | ٤٨,٣ |
| المجموع | ١٢٠ | ١٠٠ |

يبين الجدول أن أعلى النسب (٤٨,٣%) هي أسر كبيرة الحجم وهذا يعني أن أغلب الباعة يقعون تحت عبء اقتصادي كبير تفرضه متطلبات أسر كبيرة بهذا الشكل الأمر الذي يدفع للبحث عن أية وسيلة ممكنة لتوفير دخل كافي.*

* أبدى بعض المبحوثين ملاحظات مهمة عن حجم العائلة ذات صلة بطبيعة العلاقات الاجتماعية فبعضهم يعيلون والديهم وبعضهم أشاروا إلى مسؤولياتهم تجاه أخوات غير متزوجات ولا يعملن وفي حالة محددة أضيفت عمه عجوز إلى مسؤولية الباحث.

جدول رقم (٦) توزيع المبحوثين حسب المهنة الأصلية

| المهنة الأصلية | العدد | % |
|----------------|-------|-------|
| طالب | ١٣ | ١٠,٨ |
| خريج عاطل | ٦٤ | ٥٣,٣ |
| موظف | ٣٥ | ٢٩,٢ |
| فلاح | ٨ | ٦,٧ |
| المجموع | ١٢٠ | ١٠٠,٠ |

يوضح الجدول أن أعلى النسب كانت للخريجين العاطلين عن العمل يليهم الموظفون ثم الطلبة، وهذا يؤكد المؤشرات التي قدمتها الجداول السابقة بعدم توفر فرص عمل في المؤسسات الإنتاجية والخدمية كما أن الموظفين الذين عانوا من ضآلة رواتبهم وجدوا فيها ملاذاً يوفر لهم دخلاً إضافياً أما الطلبة فكانت هذه المهنة وسيلة لسد متطلبات الدوام ومستلزمات الدراسة خاصة بالنسبة للطلبة الذين لا معيل لهم فضلاً عن مساعدة الأسرة بتوفير جزء من احتياجاتها إلى جانب رفع عبء الدراسة عنها.

جدول رقم (٧) توزيع المبحوثين حسب مدة عملهم

| المدة | العدد | % |
|-------------|-------|------|
| شهر | ١٧ | ١٤,٢ |
| سنة | ٤٠ | ٣٣,٣ |
| أكثر من سنة | ٦٣ | ٥٢,٥ |
| المجموع | ١٢٠ | ١٠٠ |

يوضح الجدول الازدياد المضطرد في أعداد باعة الأرصفة، فخلال السنة الأخيرة ازدادوا بنسبة ٦٦,٧% وبلغت نسبة الزيادة في الشهر الأخير (زمن البحث) ٤٢,٥% مما يؤشر ملاحظة مهمة عن محدودية مجالات كسب العيش بالنسبة للعاطلين عن العمل.
ب- متغيرات أوضاع العمل:

جدول رقم (٨) يبين التسلسل المرتبي لأسباب البيع على الأرصفة

| التسلسل المرتبي | الأسباب |
|-----------------|--|
| ١ | عدم توفر فرص عمل لدى الدولة |
| ٢ | لا أملك رأس المال الكافي للعمل في مجال آخر |
| ٣ | العمل في هذا المجال أفضل من البقاء عاطل |
| ٤ | الاستفادة من وقت الفراغ لتحقيق كسب مادي |
| ٥ | هذا العمل خطوة أولى فقط حتى تحصل على محل خاص |
| ٦ | هذا العمل لا يختلف عن غيره |
| ٧ | هذا العمل يوفر فرصة للتعرف على السوق |

على رأس قائمة الأسباب يأتي سبب عدم توفر فرص العمل لدى الدولة، ويعود هذا إلى طبيعة النظام السياسي والاقتصادي في العراق حيث كانت الدولة تمتلك زمام كل مجالات العمل ولا يمثل القطاع الخاص إلا نسبة ضئيلة من حجم العمل والعمالة فطلت هذه الفكرة عن الدولة بوصفها المسؤولة عن أبناء المجتمع وعن توفير فرص العمل لهم سائدة وهو أمر أكدته الأدبيات الرسمية من جهة وممارساتها الفعلية من جهة ثانية وليست فكرة التعيين المركزي والتنسيب الإجباري للعمل في مجالات الأنشطة الحكومية بعيدة.
أما المرتبة الثانية فأحتلها سبب (عدم توفر رأس المال الكافي للعمل في مجال آخر) ونلاحظ هنا القفز من مسؤولية الدولة الكاملة إلى النشاط الفردي الخاص وهو وضع محدد يمليه عدم

وجود شركات أو مؤسسات قطاع خاص قادرة على تلبية احتياجات المجتمع من جهة وتوفير فرص عمل لأبنائه من خلال نشاط اقتصادي واسع من جهة ثانية. أما المرتبة الثالثة فذات علاقة بالاضطرار إذ يجب القيام بأي عمل للحصول على لقمة العيش الشريفة، كما أن القيم الاجتماعية لا تقبل ببقاء الرجل عاطلاً عن العمل ... في المقابل نجد أن المراتب الثلاث الأخيرة تبدو تبريرية وتستند إلى أمل واضح بإمكانية تحسن الأوضاع. وإن أشار بعض المبحوثين بشكل خاص إلى أن أملهم هذا يتضاءل يوماً بعد يوم في ظل تفاقم الأوضاع سوءاً والتراحم الذي يشهده سوق العمل حتى أن أحدهم عبر عن أمله في أن يحتفظ بعمله الحالي لفترة إضافية قادمة.

جدول رقم (٩) توزيع المبحوثين حسب أسباب ترك العمل السابق

| أسباب ترك العمل السابق | العدد | % |
|---|-------|------|
| لم يكن لدي مهنة سابقة | ٦٧ | ٥٥,٨ |
| المردود المادي للمهنة السابقة لم يعد مجزياً | ٣٠ | ٢٥ |
| إصابة عمل | ١٧ | ١٤,٢ |
| المرض | ٤ | ٣,٣ |
| اختلاف مع شركاء العمل السابق | ٢ | ١,٧ |
| المجموع | ١٢٠ | ١٠٠ |

في المقام الأول يأتي سبب (لم يكن لدي مهنة سابقة) وهذه يشغلها الخريجون الجدد الذين لم يجدوا فرصاً لهم في سوق العمل وكذلك الطلبة، يليه سبب (المردود المادي للمهنة السابقة لم يعد مجزياً) ويشغلها في الغالب موظفو الدولة الذين أجبروا على ترك وظائفهم أمام التدني الكبير في قيمة رواتبهم والتي تراوحت عادة بين (٢ - ٥) دولار فقط شهرياً في حين يبين

السببان الثالث والرابع فقدان الضمان الاجتماعي وتعويضات إصابة العمل وضآلة الراتب التقاعدي، أما السبب الخامس والأخير فهو من الحالات الشائعة في سوق العمل.

جدول رقم (١٠) التسلسل المرتبي للمشكلات التي يعاني منها المبحوثون

| التسلسل المرتبي | المشكلات | المجالات |
|-----------------|--|------------------------------|
| ١ | البيع على الأرصفة لا يتناسب ومكانة عائلتك | المشكلات الاجتماعية والنفسية |
| ٢ | أضغط على أعصابي كثيراً لكي أتمكن من التعامل مع الناس | |
| ٣ | البيع على الأرصفة لا يتناسب وشهادتك | |
| ٤ | أشعر أن الناس ينظرون إلي نظرة سلبية | |
| ٥ | أصحاب المحلات يضايقونني | |
| ٦ | أشعر أن أخلاقي وتصرفاتي تسوء بسبب الاختلاط | |
| ٧ | هذا العمل لا يتناسب مع حالتي الصحية | |
| ٨ | لدي ثقة أن وضعي سيتحسن في المستقبل | |
| ١ | المردود المادي لا يكفي | المشكلات الاقتصادية |
| ٢ | ارتفاع أسعار مستلزمات العيش | |
| ٣ | عدم ثبات الأسعار يعرضني للخسارة | |
| ١ | العوامل الطبيعية (الحر والبرد) | المشكلات البيئية والأخرى |
| ٢ | موظفو البلدية لا يرحمون أحداً | |
| ٣ | أواجه مشكلات مع الشرطة | |

تم تقسيم المشكلات إلى مجموعات بحسب طبيعتها، ونلاحظ في مجموعة المشكلات الاجتماعية والنفسية أن فقرة (البيع على الأرصفة لا يتناسب ومكانة العائلة) التي احتلت المرتبة الأولى ثم في المرتبة الثالثة البيع على الأرصفة لا يتناسب والشهادة ثم المرتبة

الرابعة (أشعر أن الناس ينظرون إلي نظرة سلبية) وهذه كلها مشكلات ذات أهمية كبيرة في مجتمع الموصل حيث الناس يعرفون بعضهم البعض أو يعرفون عوائلهم، وحيث هناك أهمية كبيرة لما يقوله الناس، فضلاً عن الدارج بينهم من نسبة العوائل إلى مهنتها بوصف المهنة شعاراً عائلياً وهكذا يكون البيع على الأرصفة غير مناسب للعائلة لأنه يمثل موقفاً متدنياً في هرم المهن بسبب طبيعته الهامشية، أما المرتبة الثانية فكانت من نصيب فقرة (اضغط على أعصابي كثيراً كي أتمكن من التعامل مع الناس) فأساسها أن الناس يتعاملون مع الباعة على الأرصفة بشكل يختلف عن تعاملهم مع أصحاب المحلات، فالمحل في الغالب يفرض قدراً من الاحترام لصالح البائع في حين يواجه البائع على الرصيف قدراً من الاستهانة، أنه يبدو مجرداً من درعه الواقي (المحل) ومكشوف تماماً للآخرين فهو يعمل على قارعة الطريق، ولا يدفع إيجاراً وليس لديه رأسمال، أنه يدعو للرتاء أكثر من الاحترام.

أما فيما يخص المشكلات الاقتصادية، فإن هذا النوع من العمل لا يحتاج إلى مهارة مهنية ولا رأسمال كبير وهاتان الميزتان هما بالضبط نقطتا ضعفه فمثل هذه الأعمال مردودها المادي محدوداً لسببين الأول إن كل شخص تقريباً يستطيع أن يدخل هذا المضمار كما أن المردود المادي ونسب الربح تتناسب طردياً مع رأس المال المستثمر وبالتالي فإن رأس المال المحدود يدر ربحاً محدوداً لا يكفي لسد متطلبات الحياة، ولا يستطيع الصمود أمام تقلبات الأسعار فالخسارة البسيطة لدى التاجر تكون قاصمة لدى الباعة الهامشيين. فإذا أضفنا إلى ذلك مطاردات موظفو البلدية ورجال الشرطة ومضايقات أصحاب المحلات الذين يعتبرون وجود البائع على الرصيف أمام المحل اعتداءً عليهم أو أنهم يعتبرون هذا الرصيف امتداداً ((مهنيًا)) لمحلاتهم وبالتالي يمتلكون الحق في استثماره أولاً إما بواسطة أحد أبنائهم أو أقاربهم أو عن طريق تقاضي أجره من البائع الذي يقترش الرصيف كنوع من ((بدل سكوت)) أو ((بدل حماية)) ناهيك عن أن العمل على الرصيف هو عمل في الهواء الطلق بما يعني التعرض لتقلبات المناخ وبرده وأمطاره وحره وغباره.

جدول رقم (١١) المبحوثين حسب دفعهم للإيجار

| دفع الإيجار | العدد | % |
|-------------|-------|------|
| نعم | ٤٧ | ٣٩,٢ |
| لا | ٧٣ | ٦٠,٨ |
| المجموع | ١٢٠ | ١٠٠ |

يؤكد هذا الجدول بعض ما ذكرناه عن المضايقات التي يتعرض لها الباعة والتي يوضح الجدول اللاحق تفاصيلها.

جدول رقم (١٢) يبين لمن يدفع الإيجار

| الجهة التي يدفع لها الإيجار | العدد | % |
|-----------------------------|-------|------|
| صاحب المحل | ١٧ | ٣٦,٢ |
| البلدية | ٣ | ٦,٤ |
| متعهدين رسميين | ٢٧ | ٥٧,٤ |
| المجموع | ٤٧ | ١٠٠ |

يدفع (٢٧) مبحوثاً من أفراد العينة إيجاراً لمتعهدين ((رسميين)) وهم في الحقيقة أشخاص ذوو نفوذ ((بكل أنواعه)) يفرضون على هؤلاء الباعة إتاحة باسم المتعهد الرسمي حيث لا أحد في أية جهة رسمية يمتلك الحق في إيجار رصيف للمارة في شارع تجاري مزدحم ويدفع آخرون (١٧ مبحوثاً) إيجاراً لصاحب المحل الذي يفتش البائع الرصيف أمامه وهو نوع آخر من الإتاحة يفرضها قانون القوة، ولكن ربما وفر صاحب المحل فرصة للبائع على الرصيف لأن يودع بضاعته في المحل وقت الإغلاق وحتى اليوم الثاني وهكذا يحصل البائع على الرصيف على فرصة كسب صغيرة تتمثل في بعض الراحة التي يوفرها هذا المكان بدلاً من نقل البضاعة معه ذهاباً وعودة إلى السوق.

جدول رقم (١٣) المبحوثين الذين قدموا طلباً للتعيين في دوائر الدولة

| طلب التعيين | العدد | % |
|-------------|-------|------|
| نعم | ٨٨ | ٧٣,٣ |
| لا | ٣٢ | ٢٩,٧ |
| المجموع | ١٢٠ | ١٠٠ |

أغلب المبحوثين قدموا طلبات للتعيين في دوائر الدولة وذلك لأن الدولة لا زالت لدى هؤلاء المواطنين الجهة القادرة على تغيير وضعهم حيث لا مؤسسات عمل تستوعبهم سوى مؤسساتها.

جدول رقم (١٤) توزيع المبحوثين حسب قبولهم للعمل الرسمي

| القبول بالعمل الرسمي | العدد | % |
|----------------------|-------|------|
| نعم | ١٠٠ | ٨٣,٣ |
| لا | ٢٠ | ١٦,٧ |
| المجموع | ١٢٠ | ١٠٠ |

غالبية أفراد العينة يرغبون في ترك عملهم على الأرصفة لقاء عمل يوفر لهم (١٥٠٠٠٠) دينار عراقي شهرياً أي ما يعادل (١٠٠) دولار أمريكي وهذا يعني من جهة أن الدخل المترتب عن عملهم الحالي ضئيل بحيث تبدو المئة وخمسون ألف دينار مناسبة لتركه، ومن جهة ثانية يعني أن العمل الرسمي في الحدود الدنيا لدخله لا زال يمثل مطلباً للراغبين في العمل بسبب القبول الاجتماعي واحتمالات التحسن في الرواتب والأجور وإمكانية الضمان من خلال التقاعد.

جدول رقم (١٥) يبين مصادر ثمن البضاعة

| مصدر ثمن البضاعة | العدد | % |
|------------------|-------|------|
| من مالك المدخر | ١٧ | ١٤,٢ |

| | | |
|------|-----|---------------------------|
| ١٦,٧ | ٢٠ | بعت جزءاً من أثاث البيت |
| ٢٢,٥ | ٢٧ | استدنت ثمنها |
| ٢٨,٣ | ٣٤ | أخذتها على التصريف |
| ١٠ | ١٢ | أعطاك إياها التاجر بالدين |
| ٨,٣ | ١٠ | بعت ذهب (زوجتك/أمك/أختك) |
| ١٠٠ | ١٢٠ | المجموع |

يوضح الجدول أن النسبة الأكبر من الباعة المبحوثين يحصلون على البضاعة (على التصريف) أي يدفعون ثمنها بعد بيعها ويحتفظون بفارق الربح، واستدان البعض الآخر ثمنها من التاجر أو من آخرين وبالمجموع يصبح (٧٣) بائعاً من أفراد العينة مدينون بثمن البضاعة في حين باع (٣٠) آخرون أثاثاً أو ذهباً للحصول على رأس المال فقط (١٧) فرداً من أصل (١٢٠) كان لديهم مدخرات سمحت لهم بشراء البضاعة مما يوضح الضعف الكبير في القدرة المالية لأفراد العينة.

جدول رقم (١٦) مقترحات المبحوثين لتحسين أوضاعهم

| الترتيب | المقترحات |
|---------|------------------------------------|
| ١ | إيجاد وظائف للخلاص من عملهم الحالي |
| ٢ | عدم محاسبة البلدية لهم |
| ٣ | إنشاء أسواق خاصة بهم |
| ٤ | تأهيلهم لأعمال أخرى |

يؤكد المبحوثون مرة أخرى على إيجاد وظائف كوسيلة رئيسة للخلاص من مهنتهم الحالية وعادةً يفكرون في الوظائف الحكومية حسب ما تعود عليه أبناء مجتمعنا، وفي المرتبة الثانية هناك ما يشبه نداء الاستغاثة من ملاحقات البلدية وإذا كانت البلدية معذورة في مطاردة من يشغل الأرصفة، فالباعة أيضاً معذورون لعدم توفر فرص عمل أخرى وهكذا

وجدوا أن حلاً جزئياً قد يكون ممكناً وذلك بتوفير ساحات عمل خاصة بهم (المرتبة ٣) وفيما يشبه طوق نجاة أخير وجد البعض ضرورة تأهيلهم لأعمال أخرى وهو المقترح الأفضل من الناحية النظرية إلا أنه لن يكون ذو فائدة في ظل غياب فرص العمل الحقيقية وعدم توفر رأس المال اللازم وغياب شركات المبادرة الخاصة وعدم قدرة المصارف والمؤسسات المالية على توفير قروض لمن لا يستطيع توفير ضمانات للقروض ... وهكذا في حلقة مفرغة تحتاج إلى نهضة اقتصادية وطنية بإمكانها أن تكسر طوق الجمود الراهن.

التوصيات:

- ١- لا شك إن حل هذه المشكلة يرتبط بالحل العام لمشكلات البلد الاقتصادية ومنها التعطيل شبه التام للقطاعات الإنتاجية والخدمية والافتقار إلى المؤسسات الاقتصادية القادرة على إعادة الحياة إلى قطاعات العمل المختلفة.
- ٢- يوصي الباحثان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بإعداد مسح شامل لهذه الشريحة الواسعة من أبناء المجتمع من العاملين للتعرف على خصائصهم ومؤهلاتهم.
- ٣- إعداد دورات تأهيلية تعمل على دمجهم في قطاعات العمل الإنتاجية والخدمية.
- ٤- إطلاق قروض المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة ومنحهم الفرصة للإستفادة منها.
- ٥- تشكيل هيئة أو مؤسسة متخصصة مهمتها مساعدة العاطلين عن العمل أو العاملين في مجالات هامشية من خلال تقديم المشورة وإرشادهم إلى فرص العمل المتوفرة.

المصادر:

- ١- حسين عمر، الاقتصاد التحليلي، دار المعارف بمصر، مطبعة دار النشر الثقافية، ١٩٦٨.
- ٢- الجوهري، محمد، وآخرون، الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث (اختيار وترجمة)، دار المعارف، مصر، ١٩٨٢.
- ٣- شفيق إبراهيم الجبوري، الأسواق الشعبية في مدينة كركوك، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع / كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٤.
- ٤- عارف دليلة، بحث في الاقتصاد السياسي، دار الطباعة للنشر بيروت، لبنان، ١٩٨٢.

٥- عبد القادر يوسف الجبوري، التاريخ الاقتصادي، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٧٩.

٦- قيس النوري، طبيعة المجتمع البشري في ضوء الانثروبولوجيا الاجتماعية، ج٢، مطبعة الأديب، النجف الأشرف، العراق، ١٩٧٢.

٧- ليو ابنهايم، بلاد ما بين النهرين، ترجمة سعدي فيضي عبد الرزاق، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١.

٨- مقبل جمعي، الأسواق والبورصات، مدينة الطباعة والنشر، الاسكندرية، ج.م.ع، د.ت.

الهوامش:

(١) مقبل جمعي، الأسواق والبورصات، مدينة الطباعة والنشر، ج.م.ع، بدون تاريخ، ص٥.

(٢) حسين عمر، الاقتصاد التحليلي، دار المعارف، مطبعة دار نشر الثقافة، مصر، ١٩٦٨، ص٤١٧.

(٣) قيس النوري، طبيعة المجتمع البشري في ضوء الانثروبولوجيا الاجتماعية، ج٢، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، العراق، ١٩٧٢، ص٩٥.

(٤) شفيق إبراهيم الجبوري، الأسواق الشعبية في مدينة كركوك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص١٦.

(٥) نفس المصدر، ص٩٦.

(٦) قيس النوري، طبيعة المجتمع البشري، مصدر سابق، ص٩٥.

(٧) ليو ابنهايم، بلاد ما بين النهرين، ترجمة سعدي فيضي عبد الرزاق، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١، ص١٥٧.

(٨) شفيق إبراهيم الجبوري، مصدر سابق، ص٣٨.

(٩) ليو ابنهايم، مصدر سابق، ص١٥٧.

(١٠) عبد القادر يوسف الجبوري، التاريخ الاقتصادي، جامعة الموصل، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٧٩، ص٣٠.

(١١) عارف دليلة، بحث في الاقتصاد السياسي، دار الطباعة للنشر، بيروت، لبنان، ١٩٨٢، ص٩٩.

(١٢) محمد الجوهري وآخرون، الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث (اختيار وترجمة)، دار المعارف، مصر، ١٩٨٢، ص٢٢ - ٣٣.